الأمم المتحدة S/2010/200

مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن بموجب القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ تقريري المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/439) وحتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ مع التركيز على الفترة منذ حدوث الزلزال المدمر في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة بما يتفق مع ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، ١٩٠٨ (٢٠١٠)، ويقدم توصيات بشأن مستقبل دور البعثة في هايتي.

ثانيا – آثار الزلزال الذي حدث في ١٢ كانون الثاني/يناير

٢ – في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ضرب هايتي زلزال قوته ٧,٠ درجة وأصاب بصفة خاصة العاصمة بور – أو – برانس، وبيتي غواف، وغراند غواف، وليوغين (المقاطعة الغربية)، ومدينتي جاسميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية) ومدينة ميراغوين (مقاطعة نيبس). وطبقا لما ذكرته حكومة هايتي، قُتل نتيجة للزلزال ٢٢٢ ٥٧٠ شخصا وجرح آلاف كثيرون، أو أصيبوا بعاهات مستديمة، كما خلف الزلزال ١,٥ ملايين من المشردين. وفي ١٦ آذار/مارس، أطلق شركاء الأمم المتحدة مصفوفة لتتبع المشردين حددت ٤٦٠ موقعا استيطانيا يبلغ مجموع سكانها ١,١٧ مليون من المشردين داخليا في منطقة بور – أو – برانس وحدها. وعلاوة على ذلك هرب مئات الآلاف من العاصمة ولجأوا إلى

230410 230410 10-31955 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الأماكن الريفية والعواصم الإقليمية، ولا سيما غونايفس، وسانت – مارك، وكاب هايتيان، وهينشي ولي كاييه مما ألقى عبئا ثقيلا على الأسر والمجتمعات المضيفة المحلية.

٣ – وتأثرت قدرة الدولة الهايتية بصورة خطيرة. وقتل عضوان من مجلس الشيوخ، وجرح كثيرون من كبار القادة السياسيين. وأرجئت الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠، مما أوجد مناخا من الريبة السياسية. وطبقا لحكومة هايتي، هلك ما يصل إلى ثلث الموظفين المدنيين في البلد البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٠ ألفا. ودمر أو تضرر بشدة كثير من المباني الحكومية، وبالأخص القصر الوطني، والمحكمة العليا، وقصر العدالة، والبرلمان، والمحاكم الرئيسية ومرافق الشرطة، وجميع الوزارات إلا وزارة واحدة. ولحقت خسائر جسيمة بالشرطة الوطنية الهايتية حيث قتل ٧٧ ضابطا، وجرح المئات أو لم يُعثر عليهم. وهرب نصف مجموع السجناء في هايتي وعددهم ٥٣٥ ٨ سجينا في أعقاب الزلزال، ومن بينهم عدة مئات كانوا محتجزين بتهم تتعلق بأنشطة العصابات.

٤ – وكانت الأمم المتحدة ذاتها ضحية أيضا. وقد انهار فندق كريستوفر، وهو مقر البعثة، وتضررت مكاتب الأمم المتحدة ومرافقها الأخرى القريبة، بشدة. وقتل ما مجموعه ١٠١ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلي الخاص الهادي عنابي، ونائب ممثلي الخاص لويس كارلوس دا كوستا، ومفوض الشرطة بالنيابة، دوغلاس كواتيس، ومدير الشؤون السياسية، غيرارد لو شيفالييه، ورئيس وحدة الانتخابات، مارك بلوم، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون. وقد أصيب كثيرون جدا بجروح، بينما لم يتمكن آخرون من العودة إلى عملهم. أما الذين نجوا، وظلوا في البعثة فقد شهدوا مناظر لدمار ومعاناة لا يمكن تخيلهما. وهم موجودون هناك لتأدية خدمات، ولا تزال قلوبهم مليئة بالأسى لوفاة أصدقائهم وزملائهم، مثلهم في ذلك مثل سكان هايتي.

ثالثا – استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

الاستجابة لحالات الطوارئ

٥ – في غضون ساعات من حدوث الزلزال، بدأت الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. واضطلعت وحدات عسكرية ومدنية متخصصة بعمليات البحث والإنقاذ، وقامت بإنشاء مستشفيات ميدانية، ووفرت الدعم الفوري للجهود المبذولة من أجل المساعدة على إنقاذ الحياة، وإصلاح البنية الأساسية المهمة. وتصرفت البعثة، بالرغم من خسائرها، كأول مستجيب مهم، وقامت بفتح الطريق الحيوي الرئيسي من مطار بور – أو – برانس إلى وسط المدينة، وأعادت إنشاء الاتصالات، وفتحت

مرافقها الطبية للضحايا. وبدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في نشر قوات المساعدة في حالات الكوارث، إلى أكثر المناطق تضررا في غضون ٧٢ ساعة من حدوث الزلزال، كما قامتا بتشكيل ما قوامه ٥٠٠ ١٨، و ٠٠٠ ٢ من القوات على التوالي بحلول شهر كانون الثاني/يناير.

٦ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بنشر فريق التقييم والتنسيق في حالات الكوارث (فريق التقييم والتنسيق) لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية. وأنشأ الفريق مركزاً لتنسيق العمليات في الميدان لمعاونة حكومة هايتي والمساعدة في تنسيق الدعم اللوجستي لجهود البحث والإنقاذ الدولية. وبالتزامن مع ذلك، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتوسيع نطاق نظام المجموعات الإنسانية القائم وتحديد الوكالات الرائدة بالنسبة للمجالات المواضيعية.

٧ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أَوفدتُ الأمين العام المساعد لمكتب العمليات في إدارة عمليات حفظ السلام، إدموند موليه، إلى هايتي بصفته ممثلي الخاص بالنيابة. وبعد ذلك أوفد الأمين العام المساعد لإدارة الدعم الميداني أنطوني بانبري، إلى هايتي بصفته النائب الرئيسي بالنيابة للممثل الخاص وتم أيضا إيفاد فريق صغير من الموظفين من المقر إلى البعثة لتقديم الدعم للمهام الطارئة ولموظفي البعثة الذين ظلوا في بور - أو - برانس. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير أنشأت البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مركزا للعمليات والمهام المشتركة، مع موظفي اتصال عسكريين من فرقة العمل المشتركة التابعة للولايات المتحدة في هايتي، وفرقة العمل الكندية، ومركز العمليات التابع للاتحاد الأوروبي، والجماعة الكاريبية، لتيسير التنسيق مع القوة الدولية وتوفير مركز رئيسي للتخطيط التكتيكي.

٨ - وفي الأيام التي أعقبت حدوث الزلزال، قام المئات من وكالات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية والأفراد بإرسال مساعدات الحالات الطارئة إلى هايتي. ولقيت الدعوات إلى تقديم المساعدة المالية استجابة غامرة. وخصص الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ حتى الآن ما مجموعه ٣٦ مليون دولار من أجل استجابة للحالة في هايتي، فضلا عن مليوني دولار أخرى للعمليات الإنسانية في الجمهورية الدومينيكية. وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حصل صندوق الاستجابة للإغاثة الطارئة من أجل هايتي، على مبلغ ٨٣ مليون دولار، من بينهما ٧٠ مليون دولار تم برمجتها بالفعل. وقد حصل النداء العاجل المنقح لعام ٢٠١٠ حتى الآن على مبلغ ٧٤٧ مليون دولار, من بين مجموع ما طلب وقدره ١,٤ بلايين دولار. وفي ضوء الاحتياجات الكبيرة في هايتي والجهات الفاعلة الكثيرة المشاركة، طلبت من مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، الرئيس السابق للولايات المتحدة،

ويليام ج. كلينتون، أن يقوم بدور موسع في جهود الإغاثة وإعادة التعمير، من أجل المساعدة على تنسيق الأعمال على المستوى الدولي مع جهات أخرى من بينها وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومستثمري القطاع الخاص.

جهود الإغاثة الإنسانية

٩ - سبَّب حجم الدمار الذي أحدثه الزلزال مصاعب جمة لجهود الإغاثة الأولية. فقد دُمرت الشبكات الكهربائية وشبكات الاتصالات، وأُغلق الميناء الرئيسي، كما سدّت الأنقاض الطرقات في بور - أو - برانس. وبمساعدة من فرقة العمل المشتركة لهايتي التابعة للولايات المتحدة أُعيد فتح مطار بور - أو - برانس في ١٣ كانون الثاني/يناير. وفي مبدأ الأمر، شكّل ازدحام الحركة الجوية وترتيب أولويات الرحلات تحديات، وجُلب كثير من إمدادات الطوارئ براً، عن طريق الجمهورية الدومينيكية حيث اتخذت الحكومة تدابير خاصة لتيسير عبور المساعدة الإنسانية. وتحسّنت إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية بسرعة مع تقديم الولايات المتحدة المساعدة لتيسير إعادة فتح الميناء البحري في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

١٠ - وقد عمل المستجيبون للحالات الإنسانية بلا كلل، من أجل تلبية الحاجات البالغة الأهمية، وأولوا اهتماما خاصا لاحتياجات أضعف الفئات وبمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، وذوو الإعاقة. وتحقق تقدم ملحوظ بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وقد قدّم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المساعدة من الأغذية إلى ٣,٥ ملايين نسمة في سائر أنحاء البلد وقامت البعثة والشركاء الثنائيون بتوفير الأمن. وتتقلص الآن عمليات التوزيع العام للأغذية، مع تحوّل الاهتمام إلى الأمن الغذائي والاستثمار في رأس المال البشري على مدى أطول. وستشمل البرامج تقديم الدعم إلى الأسواق المحلية، والشراء على الصعيد المحلي؛ وبرامج النقد مقابل العمل والأغذية مقابل العمل لدعم النشاط الاقتصادي والإنعاش الزراعي. ولضمان وصول أضعف الفئات إلى الأغذية يوفّر برنامج الأغذية العالمي وجبات للأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة، وبرامج تغذوية للحوامل والمرضعات، وأطفالهن، كما يقدم الدعم إلى المؤسسات والمستشفيات. وهو يعمل أيضا مع سلطات هايتي لتحديد مراكز إمدادات الطوارئ مسبقا تحوطا لمواسم الأمطار والأعاصير.

١١ - ويعتبر توفير ملاجئ الطوارئ الآن على أعلى درجة من الأولوية بالنسبة للجهود الإنسانية. واعتبارا من ٦ نيسان/أبريل، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن زهاء ٩٠ في المائة من المحتاجين قد حصلوا على مواد متعلقة بحالات الطوارئ - منها ٣٧٦ ٠٠٠ من قطع القماش المشمّع، وما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ خيمة أسرية، وقد وزعت مع معدّات المطبخ ومعدات النظافة الشخصية الأساسية، والحبال، والبطانيات، والناموسيات.

ومع اقتراب موسم الأمطار، تتمثل الأولوية الرئيسية لحكومة هايتي والدوائر الإنسانية في تقديم الدعم من أجل نقل المشردين داخليا بعيدا عن المناطق المعرّضة للفيضانات. وبالنسبة للأشخاص الموجودين في مواقع معرّضة للمخاطر، والذين لا يمكنهم العودة إلى مناطق ديارهم، أو البقاء مع مضيفيهم، خصصت حكومة هايتي ٤٥٠ ٧ هكتارا من الأرض شمال بور - أو - برانس لنقلهم إليها مؤقتا، وحددت خمسة مواقع جديدة حول بور - أو - برانس لتطويرها كمستوطنات. وتقدّم الأمم المتحدة والشركاء الدعم من أجل تهيئة المواقع، وإعداد برامج المساعدة، والعمل مع الأوساط المحلية لمساعدة السكان على فهم خياراتهم. وقد بدأت عمليات النقل الطارئة للسكان من المواقع المعرضة للمخاطر في ١٠ نيسان/أبريل وستستمر حتى نهاية الشهر.

١٢ - ولا تزال المياه والمرافق الصحية مصدر قلق جدي، ولا سيما في مواقع المستوطنات العشوائية. ومنذ بداية الأزمة، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوزيع ما يزيد على ٤ ملايين لتر من مياه الشرب يوميا على ما يزيد على ٢٠٠ موقع و ٤٥٠ كشكا. وتم تركيب حوالي ٣٤٧ ٥ مرحاضاً في المناطق التي تضررت من الزلزال، حتى الآن، وتعرب الأوساط الإنسانية عن الأمل في إضافة ٠٠٠ ٣٢ مرحاضا آخر قبل نهاية شهر حزيران/يونيه.

١٣ - وفي قطاع الصحة، يعمل ما يزيد على ٣٩٦ منظمة وطنية ودولية لتوفير الخدمات للجمهور. ونتيجة لمصرع ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ من موظفي وزارة الصحة في هايتي، قام مكتب منظمة الصحة العالمية ومنظمة صحة البلدان الأمريكية في هايتي بنشر ٦٠ من الموظفين الدوليين لمساعدة حكومة هايتي على مواجهة المخاطر الصحية العامة، بما في ذلك تنسيق توفير الخدمات الطبية المجانية وتحصين ٠٠٠ ٣٠٠ من البالغين والأطفال. وتعمل الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها أيضا من أجل رصد تفشي الأمراض المعدية والتصدي لها.

١٤ - وبغرض ضخ النقد في الاقتصاد وتوفير دخل للعاطلين، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه التنفيذيون برنامجا واسعا للنقد مقابل العمل، بعد حدوث الزلزال بوقت قصير. واعتبارا من ١ نيسان/أبريل تم تشغيل ٠٠٠ ١٠٠ في مشاريع قصيرة الأجل، تشمل تنظيف الترع وإزالة الأنقاض. وتم أيضا توسيع نطاق مشاريع البعثة المجتمعية الكثيفة العمالة لإعادة إصلاح مستجمعات المياه والترع كجزء من نهجها للحد من العنف المجتمعي.

١٥ - وفي الشهور المقبلة، سيتمثل التحدي في مواصلة تسليم الاحتياجات الغوثية الإنسانية في قطاعات رئيسية مع القيام في الوقت ذاته بمساعدة هايتي على استعادة آليات التكيف

الخاصة بها. وفيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين، ستشمل مرحلة المساعدة المقبلة إضفاء طابع اللامركزية على المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين داخليا. وستشمل أيضا الاستثمار في الزراعة، على أن تكفل بالتزامن مع ذلك حصول أضعف الفئات على الأغذية. وتجري مناقشات مع حكومة هايتي لدعم التأهب من أجل التصدي لموسمي الأمطار والأعاصير الوشيكة، بما في ذلك وضع خطة طوارئ منسقة.

التخطيط لإعادة التعمير

١٦ - في ١٨ شباط/فبراير، بدأ رئيس الوزراء جان - ماكس بيلريف، رسميا تقييم احتياجات ما بعد الكارثة، لتقييم الدمار والخسائر الناجمين عن الزلزال، ولتقدير احتياجات إعادة التعمير. وشمل ذلك التقييم الذي قادته حكومة هايتي وقدم له الدعم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، إجراء مشاورات أيضا مع البرلمان، والمجتمع المدني، وأبناء هايتي الموجودين في الشتات، والقطاع الخاص، وسكان هايتي. واستنادا إلى نتائج ذلك أعدت حكومة هايتي خطة عمل لإعادة تعمير وتنمية هايتي، تقوم على الحاجة إلى ''إعادة البناء بطريقة أفضل'' من خلال الحد من التركيز، والحفز الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، وتعزيز المؤسسات. وتقدّر خطة العمل هذه التي عُرض موجز لها في المؤتمر التحضيري الدولي في سان دومينغو في ١٧ آذار/مارس، احتياجات هايتي بمبلغ ٣,٩ بلايين دولار لفترة الشهور الثمانية عشر المقبلة، بينما ستتطلب إعادة التعمير على مدى طويل حوالي ١١,٥ بلايين دولار.

١٧ - وفي ٣١ آذار/مارس عرضت خطة عمل الحكومة على المانحين الدوليين في الأمم المتحدة في نيويورك. وفي تعبير قوي عن الدعم، تعهد المانحون بدفع ما يزيد على ٩ بلايين دولار، جرى التعهد بدفع ٥ بلايين دولار منها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتكلّم الكثير من المشتركين أيضا عن الحاجة إلى تقديم الدعم لميزانية حكومة هايتي من أجل المساعدة على تمويل النفقات الشديدة الأهمية مثل مرتبات القطاع العام، وتشغيل المدارس والمستشفيات. وأشارت حكومة هايتي إلى أنها ستقوم أولا بإدارة الأموال عن طريق لجنة هايتي المؤقتة لإعادة التعمير، التي يشترك في رئاستها رئيس الوزراء بيلريف والرئيس كلينتون، ريثما يتم إنشاء هيئة التنمية الهايتية وصندوق إعادة التعمير الهايتي، والتي سيعمل البنك الدولي وكيلاً مالياً لها. وسيسترشد التنفيذ بالمبادئ المعتمدة في المؤتمر التحضيري الوزاري بشأن هايتي المعقود في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في مونتريال، كندا. وقد اتفق الرؤساء والرؤساء المشاركون في مؤتمر نيويورك على الاجتماع مرتين سنويا على الأقل، مع المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة لرصد تنفيذ خطة هايتي وتعهدات المانحين.

رابعا – مستجدات الأحوال السياسية والأمنية

الحالة السياسية

١٨ – أدى الزلزال إلى توقف فترة من التقدم السلس نسبيا لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية، التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وافق المجلسان التشريعيان في هايتي على اقتراح من أجل إدخال تعديلات دستورية من شأنها أن تؤدي، إذا ما تم التصديق عليها، إلى تبسيط الجدول الزمني للانتخابات وتحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك السماح لمواطني المهجر بازدواج الجنسية. وأدى رئيس الوزراء بيليريف اليمين الدستورية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ليحل محل رئيسة الوزراء السابقة ميشيل بيير لويس بعد التصويت على حجب الثقة عن حكومتها. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ٦٩ حزبا وتحالفا سياسيا لدى المجلس الانتخابي المؤقت، للمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠. ومن بين هذه الأحزاب والتحالفات، وافق المجلس الانتخابي المؤقت على ٥٣ منها، مستثنياً، من بين أحزاب أخرى *Fanmi Lavalas* و *Eskamp* و *Konba*، و *Union*. وظهر حزبان جديدان هما: Inité (الوحدة)، وهو منبر الرئيس رينيه بريفال، و *Alternative patriotique pour le progress* (البديل الوطني من أجل التقدم)، وهو تحالف يضم *Fusion des sociaux-démocrates* (اندماج الحزب الاشتراكي الديمقراطي) و *Organisation du Peuple en Lutte* (منظمة الشعب المناضل) و *Konfederasyon Inité Democratik* (اتحاد الوحدة الديمقراطية). ويعد هذا التحالف حاليا حزب المعارضة الرئيسي.

١٩ – وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس بريفال عن تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠، مما أثار قلقا بشأن الوضع الدستوري للحكومة بعد ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، عندما تنتهي ولايات جميع النواب بالإضافة إلى ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. وأوضح الرئيس بريفال مرارا في بياناته العامة التزامه بإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية (التي لن يكون مؤهلاً للترشح إليها) في الوقت المحدد لنقل السلطة دستوريا في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١. وفي ٢٢ آذار/مارس، كتب الرئيس بريفال إليّ رسالة يطلب فيها أن تقود الأمم المتحدة بعثة جدوى إلى هايتي لتقييم الاحتياجات اللازمة لإجراء انتخابات عامة وتقييم الخيارات المتاحة لتحديد جدول زمني. ووفقا لذلك، ستقود إدارة الشؤون السياسية بعثة إلى هايتي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في النصف الثاني من نيسان/أبريل.

٢٠ - وعلى الرغم من انتقادات المعارضة بشأن تعامل الحكومة في استجابتها للزلزال، فإن المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، تشير إلى وجود قبول واسع للحاجة إلى استتباب الاستقرار السياسي والاجتماعي، والسماح بإعادة الإعمار وضمان انتقال السلطة بشكل ديمقراطي سلس. ومن ناحية ثانية لا تزال هناك تساؤلات بشأن سبل رأب الفجوة التشريعية بين أيار/مايو وحتى صدور نتائج الانتخابات. ومما يدعو إلى التساؤل أيضا مستقبل عملية الإصلاح الدستوري التي بدأت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتواصل الحكومة إشراك أصحاب المصلحة في مختلف الخيارات. ويشكل التوافق في الآراء بشأن الطريقة التي ستمضي فيها السياسة أساسا مهما لتحقيق الاستقرار في هايتي في الأشهر المقبلة. وفي يوم ١٥ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الشيوخ بأغلبية ١٣ صوتا قانون حالة الطوارئ، على النحو الذي أقره مجلس النواب في ٥ نيسان/أبريل. ويمدد القانون حالة الطوارئ لفترة ١٨ شهرا، وينشئ أيضا لجنة هايتي المؤقتة لإعادة التعمير، ويمنح السلطة التنفيذية صلاحيات كبيرة لتنفيذ خطة التعمير التي عُرضت في مؤتمر الجهات المانحة في ٣١ آذار/مارس.

الحالة الأمنية

٢١ - ظلت البيئة الأمنية في هايتي هادئة بوجه عام. وقبل وقوع الزلزال، كانت المظاهرات، التي كانت تتعلق أساسا بسوء الأحوال المعيشية، سلمية بصورة عامة وعلى نطاق صغير، إلا في بور - أو - برانس حيث أصبحت الاحتجاجات التي قام بها طلاب كلية الطب عنيفة في مناسبات عديدة. ولم تتحقق المخاوف الأولية بحدوث عمليات سلب ونهب وأعمال عنف واسعة النطاق في أعقاب الزلزال. إلا أنه وقع عدد من الحوادث التي أثرت على الجهود الإنسانية. ومنذ كانون الثاني/يناير تم الإبلاغ عن ٨ عمليات اختطاف. وكانت هناك أيضا دلائل على ازدياد طفيف في عدد الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات المشردين داخليا، بالرغم من عدم توفر بيانات كاملة عن ذلك.

٢٢ - ونشأت تهديدات جديدة هامة نتيجة للزلزال، بما فيها التهديدات الصادرة عن قادة عصابات سابقين فروا من السجون، وسرقوا في بعض الحالات، بزات رسمية وأسلحة تابعة للشرطة الوطنية الهايتية. وعاد بعض هؤلاء إلى أحيائهم السابقة، مما أدى إلى نشوب صراع على السلطة بين زعماء العصابات القديمة والجديدة. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة، تمكنت الشرطة الوطنية الهايتية من إلقاء القبض على قرابة ٢٨٣ من الهاربين في مطلع نيسان/أبريل. وتفيد الأنباء بمقتل مجرمين اثنين معروفين أثناء مقاومتهما لعملية اعتقالهما. وعلى الرغم من

صعوبة تأكيد ذلك، هناك تقارير تفيد بازدياد الاتجار بالمخدرات في هايتي، نتيجة للضعف الذي تعاني منه حاليا مؤسسة إنفاذ القانون.

٢٣ - وثمة تحد آخر جديد يتمثل في توفير الأمن في مستوطنات المشردين داخليا الكبيرة، بما في ذلك منع العنف القائم على نوع الجنس، حيث يتوقع أن يساهم تدهور الظروف المعيشية، والاكتظاظ وضعف الإضاءة، في ارتفاع معدلات الجريمة. ومما فاقم هذه المشكلة، الأضرار المادية التي لحقت بمؤسسات سيادة القانون. كما توجد تحديات عديدة أوسع نطاقا من أجل حماية السكان المشردين الذين تم توزيعهم على أكثر من ١ ٣٠٠ موقع، ويشمل ذلك وجود عوائق أمام تقديم المعونات، والمخاطر الصحية المرتبطة بالاكتظاظ وعدم كفاية إمدادات المياه وسوء مرافق الصرف الصحي. كما يسهم ارتفاع مستويات البطالة، وفقدان الممتلكات والمدخرات، والصدمات النفسية الناجمة عن الأحداث التي وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير، في إضفاء جو من الضعف الشديد في هايتي.

خامسا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٢٤ - على الرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت ببعثة الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير، فقد بذلت جهودا استثنائية لاستعادة قدراتها واتخذت إجراءات حاسمة لتلبية احتياجات ما بعد الزلزال ضمن ولايتها، وتمشيا مع أولويات الإغاثة، والأمن، واستعادة قدرة الدولة، على النحو الذي بيّنه الأمين العام لمجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير. وتركز الفروع الواردة أدناه على أنشطة البعثة منذ وقوع الزلزال.

دعم البعثة

٢٥ - وفي أعقاب الزلزال مباشرة قدمت بعثة الأمم المتحدة دعما لوجستيا وإداريا حيويا لعمليات الإنقاذ والإغاثة. وأُفرج عن مخزونات النشر الاستراتيجي من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للمساعدة على استعادة قدرة البعثة ودعم الوكالات الإنسانية. وأصبحت قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة في بور - أو - برانس، التي تعرضت لأضرار ضئيلة نسبيا، مركز عمليات لمعظم الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وقدمت الأماكن والمرافق الأساسية للعديد من المستجيبين من المنظمات الإنسانية من غير الأمم المتحدة. وبغية استيعاب موظفين إضافيين أتوا بعد الزلزال، نقلت البعثة بعض الموظفين إلى معسكر مجاور كان قد أعد سابقا لقدوم قوات عسكرية. وثبت أن إنشاء مكتب في سانتو دومينغو لتوفير الخدمات التي لا تتطلب وجودا ماديا في هايتي أمر في غاية الأهمية لتمكين البعثة من نقل الموظفين إلى خارج بور - أو - برانس، حيث لا تزال الظروف المعيشية صعبة للغاية،

والسماح لهم في الوقت نفسه بمواصلة أداء وظائفهم. كما تم إنشاء ممر لوجستي بري بين بور – أو – برانس وسانتو دومينغو، وذلك باستخدام متعاقدين لشحن البضائع والمعدات العسكرية لتسهيل حركة الإمدادات الحيوية. علاوة على ذلك، تقرر تشغيل رحلات جوية مكوكية منتظمة لتسهيل انتقال الأفراد بين سانتو دومينغو وبور – أو – برانس.

٢٦ – ووضعت مجموعة من التدابير الفورية لدعم أفراد البعثة بما في ذلك عن طريق مستشاري الموظفين، والنقل المؤقت الإلزامي، وتقديم سلف نقدية ومنح سكنية، وسداد مصاريف الجنازات للموظفين الوطنيين المعنيين. وشكلت وفود خاصة للمشتريات واتخذت تدابير استثنائية لمواجهة التحديات الناشئة في الوقت المناسب. وتم الحفاظ على قدرات البعثة طوال فترة الطوارئ مع نقل مؤقت لأكثر من ٣٠٠ متطوع من موظفي بعثات حفظ السلام الأخرى ومقر الأمم المتحدة.

٢٧ – ولمواجهة النقص الحاد في أماكن الإقامة الآمنة، وضعت ترتيبات للتعاقد على سفينة لغرض إيواء أفراد البعثة مؤقتاً. ويجري حاليا تحليل هيكلي لجميع مباني المكاتب التابعة للبعثة، فضلا عن تقييم المساكن الخاصة، مما قد يتيح للموظفين إمكانية العودة إلى بيوتهم. ولم تتخذ بعد تدابير طويلة الأجل. ونظرا لاحتمال حدوث نشاط زلزالي آخر، تعتبر مناطق عديدة في بور – أو – برانس خطرة. وعلى المدى البعيد، تبحث البعثة في إمكانية إقامة مجمّع متكامل للأمم المتحدة في بور – أو – برانس على أراض تقدمها الحكومة، تقام عليها مبان تصمم بشكل يقاوم الزلازل والأعاصير.

العنصر العسكري

٢٨ – قدم العنصر العسكري في البعثة دعما فوريا في أعقاب الزلزال. وبذلت البعثة جهودا كبيرة في عمليات البحث والإنقاذ في مقر البعثة السابق وفندق مونتانا، وقدمت دعما أمنيا للعمليات الإنسانية، وأنجزت تقييمات للأضرار الأولية، وطهرت الطرق الحيوية في منطقة بور – أو – برانس. ومع نشر الشركاء الأمنيين من غير الأمم المتحدة، تم تقسيم العمل بشكل فعال بين القوات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا التي تقدم معونات الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدات الإنسانية في مناطق ليوغان وجاكميل وبور – أو – برانس والمناطق المحيطة بها، في حين واصلت بعثة الأمم المتحدة توفير أمن المنطقة في جميع أنحاء هايتي.

٢٩ – وبدءا من شباط/فبراير، جرى تعزيز بعثة الأمم المتحدة تدريجيا بقوات إضافية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠). وبدأت كتيبة مشاة ثانية من البرازيل، وسرايا هندسية من اليابان وجمهورية كوريا، بالوصول في شباط/فبراير، وبدأت الشرطة العسكرية من

غواتيمالا تصل في نيسان/أبريل. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ قوام العنصر العسكري ١٢٠ ضابط أركان و ١٨٦ ٨ من أفراد الوحدات، يؤلفون ١٣ وحدة مشاة و ٩ وحدات تمكين تشمل أربع سرايا هندسية. ومن المقرر أن تصل قوات مشاة إضافية من الأرجنتين وبيرو حتى منتصف أيار/مايو، لرفع قدرات البعثة لتوفير الأمن ودعم المساعدات الإنسانية.

٣٠ - ومع تزايد هذا الانتشار، وبدء تخفيض وجود الشركاء العسكريين من غير الأمم المتحدة في هايتي منذ أوائل آذار/مارس، اضطلع العنصر العسكري في البعثة بدور أكبر في دعم الجهود الإنسانية، بما في ذلك توفير الحراسة الأمنية لمواقع توزيع الأغذية وغيرها من المواد المتنقلة والثابتة، وبتكثيف الدوريات الأمنية لتوفير بيئة آمنة ومستقرة. وتم توسيع الدعم الهندسي ليشمل دعم الجهود الإنسانية، بما في ذلك إعداد مخيمين اثنين للمشردين داخليا. وقد وفّر مركز العمليات المشتركة المتكاملة نقطة دخول مركزية للشركاء في المجال الإنساني لطلب المساعدة من بعثة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة العسكرية الدولية، ولتنسيق التخطيط.

الشرطة

٣١ - نظرا لحجم الخسائر التي لحقت بالشرطة الوطنية الهايتية، ركزت البعثة جهودها في مرحلة الطوارئ على دعم قدرة الشرطة الوطنية الهايتية التنفيذية للحفاظ على الأمن والنظام العام. وساعدت على زيادة الدوريات الأمنية في المواقع الرئيسية، بما في ذلك المصارف والمخازن، وساعدت على إشاعة الثقة، وردع عمليات النهب والسلب، وتعزيز إعادة إنشاء النشاط الاقتصادي في وقت مبكر. ومع توسع مخيمات المشردين، تحوّل تركيز نشاط الشرطة إلى حماية مواقع المشردين، وخاصة أضعف الفئات. وأقامت شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية وجودا مشتركا دائما في أكبر مخيمين للمشردين داخليا في بور - أو - برانس، الواقعين في نادي بيتيونغيل وسيتي سولاي. وتم إنشاء قواعد للشرطة تعمل فيها شرطيات من الشرطة الوطنية الهايتية ومن شرطة الأمم المتحدة لتشجيع الإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس. وبدعم من الشرطة الوطنية الهايتية، تسيّر شرطة الأمم المتحدة دوريات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

٣٢ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، بلغ قوام عنصر الشرطة ٨٢٨ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ٣٥٠ ١ فردا من وحدة الشرطة المشكلة. ويجري تعزيز البعثة تدريجيا بتزويدها بقدرات إضافية تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠). وقد وصلت وحدات جديدة من الشرطة المشكلة من إسبانيا وفرنسا، ووصل أيضا فريق الأسلحة والأساليب الخاصة من إسبانيا إلى البعثة. ومن المتوقع أن تصل أعداد أخرى من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة من بنغلاديش وإيطاليا والهند خلال الأسابيع القادمة. ولا يزال تأمين أعداد

كافية من أفراد شرطة الأمم المتحدة الناطقين باللغة الفرنسية وشرطيات، بالإضافة إلى ضباط مؤهلين في مجالات محددة يشكل تحديا. وتتضمن المجالات المتخصصة المطلوبة: التدريب، والهندسة المدنية، والهندسة المعمارية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، ومكافحة الاختطاف، والجريمة المنظمة، والتخطيط، والطب الشرعي والإدارة، والمشتريات، والخدمات اللوجستية، وإدارة متوسطة المستوى، وقادة إقليميين، وخبراء خاصين للضحايا.

٣٣ - وتجري استعادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية الهايتية تدريجيا، ولو بمستوى منخفض بالمقارنة مع فترة ما قبل الزلزال. ولا يزال استقدام الأفراد للالتحاق بالفوجين الثالث والعشرين والرابع والعشرين لضباط الشرطة الوطنية الهايتية مستمراً، مع بعض التأخير. وبسبب المعوقات التي تواجه القدرات، توقفت الفصول الدراسية لمجموعة المجندين القادمين البالغ عددهم ١ ٠١٦. إلا أن الفريق المشترك بين الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة المسؤول عن إصدار الشهادات والفحص استأنف أعماله. ومن بين الـ ٧ ١٥٣ ملفا قيد التحري في كانون الأول/ديسمبر، تم استعراض ٣ ٥٠٣ ملفات وقدمت توصيات إلى السلطات الهايتية للبت فيها. وبعد أن دمرت نسخ الفحص الخاصة بالأمم المتحدة في الزلزال، تقوم شرطة الأمم المتحدة بإعادة إنشاء ملفات استنادا إلى محفوظات الشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، دعمت شرطة الأمم المتحدة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع إطار استراتيجي لتقديم المساعدة، وذلك تمشيا مع خطة الإصلاح التي عرضت على الجهات المانحة في ٣١ آذار/مارس.

الحد من العنف في المجتمع المحلي

٣٤ - واصلت البعثة برنامجها المعني بالحد من العنف في المجتمع المحلي في إطار شراكة مع السلطات المحلية والوطنية، بالتركيز على ١٢ منطقة ذات أولوية متأثرة بالعنف. وفي أعقاب الزلزال مباشرة، ساعدت البعثة على اختيار مواقع لتوزيع الأغذية، ودعم التنسيق المجتمعي، وأطلقت ستة مشاريع جديدة لإدارة مستجمعات المياه كثيفة العمالة في مناطق مارتيسان وكاريفور فوي في بور - أو - برانس. وتم إعداد ١٥ مشروع إضافي لإدارة مستجمعات المياه وتطهير وإعادة تأهيل ٣٩ قناة يعمل فيها ٠٠٠ ٤٤ عامل من المناطق الفقيرة، ومن المزمع أن تبدأ في أيار/مايو، بانتظار موافقة الهيئات التشريعية في الأمم المتحدة. وكجزء من محاولة لتخفيف حدة التوترات داخل مخيمات المشردين داخليا، أعيد توجيه مشروع قائم لتقديم عروض للوسائط المتعددة في الهواء الطلق، بما في ذلك إعلانات الخدمة العامة، لعرضها في أربعة مخيمات للمشردين في منطقة بور - أو - برانس.

٣٥ - واستؤنفت المشاريع التي كانت تنفذ قبل الزلزال أو أعيد تكييفها لتعكس الواقع الجديد على أرض الواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة ٢٠ مشروعا من الـ ٤٠ مشروعا التي تمت الموافقة عليها، بما فيها توفير عمل لـ ٠٠٠ ١١ من المستفيدين وتدريب ٣٥٠ شابا على المهارات المهنية، وتم تقديم الدعم الطبي والقانوني لـ ٨٠٠ ١ امرأة من ضحايا العنف، ومشروع للتدريب يدرب على المهارات التجارية لصاحبات المشاريع في اثنين من الأحياء التي يسود فيهما العنف. ودعمت البعثة عيادات متنقلة لقرابة ٥٠٠ ١ من أطفال الشوارع، وبدأت أنشطة لدعم القاصرين ممن هم في صدام مع القانون. وبالتعاون مع نظيراتها الوطنية والمحلية، أجرت البعثة حملات تعبئة اجتماعية للتشجيع على عدم ممارسة العنف والتسامح والسلام في جميع المجالات الـ ١٢ ذات الأولوية.

تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية

٣٦ - واصلت البعثة تقديم الدعم لوزارة الداخلية ومؤسسات الدولة على المستوى دون الوطني من خلال شبكة المكاتب الإقليمية التابعة لها. وقدّم ضباط البعثة المشورة والدعم الفنيين إلى لجان إدارة الكوارث على مستوى الإدارات والأحياء في المناطق المتضررة، بما في ذلك تحديد مستوطنات المشردين داخليا وإدارتها. وقامت البعثة، استجابة لما لحق بليوغين من دمار شديد، بإنشاء مكتب فرعي جديد هناك، وشاركت في العمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات المحلية من أجل دعم جهود الإغاثة وإعادة الإعمار.

٣٧ - وواصلت البعثة، في حدود قدراتها، تقديم الدعم لمجلسَي البرلمان. وتركّز الدعم التقني على ما يلي: سن تشريعات متعلقة بتعزيز المنظور الجنساني؛ والدعوة إلى حماية حقوق الطفل؛ ومنع الفساد وقمعه؛ وسن قانون للإحضار أمام المحاكم؛ والتدريب في مجال العلاقات العامة والخدمات الإعلامية؛ وأفضل الممارسات البرلمانية. واعتمادا على المساعدة التقنية التي قدّمتها البعثة قبل وقوع الزلزال، اعتمد مجلس النواب، من بين أمور أخرى، مشروع القانون المتعلق بقانون الجمارك في ٢٣ آذار/مارس.

٣٨ - وفي مجال إدارة الحدود، أعادت البعثة تركيز أولوياتها على تأهيل الشبكة الجمركية، ودعمت تقييم احتياجات الحكومة إثر الزلزال.

العدالة

٣٩ - توقّف جزء كبير من عمل البعثة في مجال العدالة بُعيْد وقوع الزلزال، إزاء الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية الحيوية لجهاز القضاء. وقدّمت البعثة المساعدة في استعادة الوثائق والسجلات، وعملت بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي ووزارة العدل والأمن العام، على

وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل مشتركة للإنعاش للمدة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتتمثل الأولويات الرئيسية للخطة في توظيف ٣٠ قاضيا جديدا وتدريبهم، وتوفير التدريب أثناء الخدمة للمدّعين، وقضاة الصلح، ورؤساء الأقلام الموجودين.

٤٠ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير، استأنفت المحاكم الابتدائية النظر في الدعاوى الجنائية في مبنى النيابة العامة في بور - أو - برانس، مع مزاولة ١٣ مدّعيا من أصل ٢١ مدّعيا لعملهم. وواصلت البعثة عملها مع المجتمع الدولي لدعم إجراء ترميم عاجل لمواقع المحاكم، ولمساعدة وزارة العدل في تنفيذ أربعة مشاريع للإصلاح. واستؤنف العمل أيضا فيما يتعلق بمشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، في حين كان من المتوقع أن يناقَش خلال الدورة الاستثنائية الحالية، سنُّ مشروع قانون بشأن ملاحقة الفساد قضائيا، قُدِّم إلى البرلمان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الإصلاحيات

٤١ - حددت البعثة ثلاث أولويات للحصول على دعم إثر الزلزال لدائرة إدارة السجون، وهي: ضمان الأمن في السجون التي ما زال يحتجز فيها سجناء لمنع حدوث مزيد من عمليات الفرار، وضمان رفاه السجناء بتوفير الغذاء والماء والخدمات الطبية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية للسجون من أجل استعادة القدرة على احتجاز السجناء. وعملت البعثة مع الجهات المانحة على تسهيل أعمال ترميم ثلاثة سجون متضررة، من أجل زيادة القدرة على الاحتجاز الآمن وفقا للمعايير الدولية الدنيا، وعلى دعم إدارة السجون والتخطيط لها. وقامت البعثة بزيارات يومية إلى السجون من أجل كفالة احترام حقوق السجناء والمعايير الدولية الدنيا.

حقوق الإنسان

٤٢ - اعتمدت البعثة الأولويات الاستراتيجية التي حددتها فيما قبل الزلزال وهي (تعزيز السياسات العامة، وتمكين منظمات المجتمع المدني، والتصدي للإفلات من العقاب)، من أجل تأمين الحماية في جهود الإغاثة التي بُذلت فور وقوع الزلزال. وبدعم من الموظفين الإضافيين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اضطلعت البعثة بدورها القيادي في مجموعة حماية المساعدات الإنسانية، بالتنسيق مع حكومة هايتي، فعملت على تنسيق تقديم استجابة فعالة من جميع الأطراف الفاعلة. وشملت الأولويات ما يلي: حماية السكان المتضررين من الزلزال، بمن فيهم السكان الموجودون في مخيمات عشوائية؛ وإدراج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في جهود الإغاثة، وكذلك في رسم السياسات من أجل إعادة التعمير؛ ورصد حالة حقوق الإنسان في المناطق المتضررة

الأخرى، ولا سيما المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين داخليا، وكفالة مشاركة الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم)، والمنظمات غير الحكومية في جهود الحماية. وتشمل الأولويات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل تعضيد قدرة مكتب أمين المظالم والكيانات الوطنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكفالة مشاركتها الفعالة في الجهود الدولية الرامية إلى توطيد إقامة العدل وسيادة المؤسسات القانونية في هايتي.

٤٣ - وفي آذار/مارس، قام أفراد القوات العسكرية والشرطة التابعون للبعثة، بقيادة بعثة مشتركة لتقييم الأمن مع الشرطة الوطنية الهايتية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، فيما يتعلق بحماية المشردين داخليا في المخيمات، مما أدى إلى ارتفاع كبير في جهود حفظ الأمن وغيرها من الجهود الرامية إلى كفالة حماية المشردين داخليا. ووضعت البعثة أيضا خطط طوارئ لتوفير الحماية في حال حدوث حالات طارئة أخرى، وتنفيذ المشاريع الصغيرة الحجم للحد من ضعف المشردين داخليا في المناطق المضيفة خارج المناطق المتضررة بالزلزال.

القضايا الجنسانية

٤٤ - أشارت البعثة إلى خسارة العديد من الناشطين البارزين في القضايا الجنسانية، والقيادات العليا في الوزارة المكلّفة بشؤون المرأة وحقوقها، وإلى ضعف النساء والفتيات المشردات خاصة، بما في ذلك وقوعهن فريسة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، فقدمت الدعم التقني لإدماج الشواغل الجنسانية في الأنشطة التي أعقبت الكارثة. ودعمت البعثة أيضا، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ مشروع تجريبي لإنشاء مرافق لاستقبال ضحايا العنف الجنسي في مركزين من مراكز الشرطة. وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت البعثة الدعم للوزارة من أجل ضمان حصة تمثيل للمرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في مناصب اتخاذ القرار العامة في التعديلات الدستورية المقترحة.

حماية الطفل

٤٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع اليونيسيف، العمل على تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الآخرين على معالجة القضايا التي تؤثر على الأطفال في سياق زيادة ضعفهم زيادة كبيرة في أعقاب الزلزال. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي: الوقاية من العنف الجنسي، وخاصة في مواقع المشردين داخليا، وحماية الأطفال المنفصلين عن ذويهم

والأطفال المشردين، والوقاية من حالات التبني غير القانوني والاتجار بالأطفال، والحد من العدد الكبير من دور الأيتام غير المسجلة. ويتعرض الأطفال المشردون، أو اليتامى، أو المنفصلون عن ذويهم خاصة، أكثر من غيرهم، للاتجار والاستغلال الجنسي والارتباط بالإجرام. وتعمل البعثة مع اليونيسيف وشركاء آخرين من خلال المجموعة الفرعية لحماية الطفل، على تحسين الأمن والحماية في مواقع المشردين داخليا، وتساهم أيضا في شن حملة لتعزيز الوعي بقضية الاتجار بالأطفال. وتحتاج المؤسسات المسؤولة عن حماية الأطفال إلى تعزيز على وجه السرعة. وواصلت البعثة المساهمة في بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال حماية الطفل، وتقديم المساعدة التقنية لإدخال تعديلات على قوانين التبني، وكذلك على السياسات المتعلقة باحتجاز القصَّر.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٦ - واصلت البعثة إجراء أنشطة التدريب داخل البعثة، وعملت مع فريق الأمم المتحدة القطري على إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جهود الاستجابة لحالات الطوارئ. ودرّبت البعثة، منذ وقوع الزلزال، ١ ٠٩٩ عسكريا قادما (٣٩ منهم من الإناث و ١ ٠٦٠ من الذكور)، و ٥٩٢ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (٣٩ منهم من الإناث و ٥٥٣ من الذكور) و ٩٢ مدنيا (٢٩ منهم من الإناث و ٦٣ من الذكور)؛ وقدّمت خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرِّية إلى ٢٣٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٢٤ مدنيا، و ٨٠ فردا من الأفراد العسكريين. وقامت البعثة أيضا، بالاشتراك مع المنظمة الدولية لصحة الأسرة، بتدريب ٢٥ قائدا من القادة الأقران، بمن فيهم قادة أقران في الشرطة الوطنية الهايتية، وموظفي الهجرة والجمارك.

الإعلام

٤٧ - استأنفت البعثة بسرعة بذل جهودها في مجال الاتصالات والإعلام، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي والفيديو، إثر وقوع الزلزال. واستأنفت البعثة بثها بنظام تضمين التردد في غضون خمسة أيام، بفضل الدعم التقني المقدم من راديو فرنسا. وقد مكّن التعاون مع رجال إعلام ينتمون إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من تقديم ردود منسّقة على آلاف الاستفسارات الواردة من وسائل الإعلام، وعلى الاستجابة لطلبات الدعم الفني. وقامت البعثة وشركاء الأمم المتحدة بالتخطيط والتنسيق لإطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق من أجل دعم إعادة توطين المشردين داخليا بنقلهم من ملاجئ مؤقتة تشكل خطرا عليهم إلى أماكن إقامة أكثر أمانا قبل موسم الأمطار.

السلوك والانضباط

٤٨ - عُلقت مؤقتا، في أعقاب الزلزال، الدورات التدريبية المتعلقة بالسلوك والانضباط. واستأنفت البعثة، على الرغم من انخفاض قدراتها، حملة توعية أطلقتها مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، وقامت بتعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة لكفالة الإبلاغ بمسائل السلوك والانضباط، مع إيلاء اهتمام خاص لردع الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والاعتداء الجنسي عليهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رُحِّل اثنان من أفراد شرطة الأمم المتحدة لسوء السلوك.

سادسا - مستقبل دور بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٤٩ - اقترحتُ على الدول الأعضاء في المجلس، أثناء المشاورات التي أجريتها مع مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة، أن أشرع في إجراء استعراض لدور البعثة، وأن أوصي بإدخال ما قد يلزم من تعديلات على الولاية المنوطة بالبعثة أو الأنشطة التي تزاولها، حسب الحالة في ما بعد الزلزال. ولذا، قام ممثلي الخاص، في آذار/مارس، بعملية تخطيط ميداني بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبالتشاور مع الحكومة الهايتية. وأُقرت التوصيات التي قدّمها فريق التخطيط الاستراتيجي المتكامل لهايتي في بور - أو - برانس في ٧ نيسان/أبريل.

٥٠ - وخلص فريق التخطيط إلى أن الزلزال الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير لم يدمر ما تحقق من المكاسب في الاستقرار الذي بلغته هايتي في السنوات القليلة الماضية، ولكنه ألحق بها أضرارا، وتسبب في بروز عقبات جديدة. وعلى الرغم مما أبداه سكان هايتي والمؤسسات فيها من مرونة غير عادية، سبّب الزلزال ظهور احتياجات جديدة واسعة النطاق، وقضى على قدرة الدولة، التي كانت ضعيفة أصلا، على تلبيتها. بيد أن الدمار قدّم أيضا فرصاً، في شكل تدفق للدعم الدولي، وفي رؤية الحكومة لتحويل هايتي إلى أسلوب اللامركزية، وتعزيز المؤسسات، والتنمية الإقليمية.

٥١ - وتتسم فترة الـ ١٢ حتى الـ ١٨ شهرا المقبلة بقدر كبير من المخاطر، ويلزم فيها السعي، في وقت واحد، لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية وأهداف الحماية والإنعاش من أجل تمكين هايتي من المضي في مسار حاسم يحفظ، قبل كل شيء، الشرعية السياسية للدولة ويهيئ بيئة مواتية للإنعاش والتنمية. وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، في هذه الفترة، دعم حكومة هايتي ومؤسساتها في الوفاء بمسؤولياتها، مع احترام سلطتها وصلاحياتها.

٥٢ - وعليه، فلا بد للأمم المتحدة من اتباع نهج متكامل في خمسة مجالات رئيسية متفق عليها بين جميع الإدارات والوكالات المسؤولة، وهي: '١' تعزيز الاستقرار السياسي، بطرق

منها الإصلاح الدستوري، والانتخابات، والحكم الديمقراطي؛ '٢' تنسيق وتمكين جهود الإغاثة بعد الزلزال، والحد، في الوقت نفسه، من مخاطر الكوارث في المستقبل، وبخاصة لأضعف الناس؛ '٣' الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، والعمل أثناء ذلك على تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وحمايتها، ودعم الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية في هايتي؛ '٤' دعم الحكومة في تجسيد رؤيتها لتعزيز قدرة الدولة والأخذ باللامركزية؛ '٥' مساعدة هايتي على البدء في بناء رأسمالها البشري من خلال تعزيز وضع خطة اجتماعية متوازنة.

٥٣ - ويكون للبعثة، ضمن هذه الرؤية، دور حيوي تقوم به. فعلى الرغم من أنها كانت قبل وقوع الزلزال تدخل مرحلة التوطيد، يلزمها الآن بذل مزيد من الجهود في الأشهر الـ ١٨ المقبلة أو العامين المقبلين، ستقوم البعثة من خلالها بمساعدة الحكومة على الحفاظ على ما تحقق من المكاسب حتى الآن في مجال ضمان الاستقرار وإتاحة المجال لانتقال سلس إلى إعادة التعمير على المدى الطويل. ويمكن تحقيق معظم هذه الطفرة في الجهود من خلال زيادة الأنشطة في إطار الولاية الحالية، أما في بعض المجالات، فينبغي للبعثة توفير قدر أكبر من المساعدة التقنية والتشغيلية واللوجستية للحكومة والمؤسسات الحكومية على النحو الموصى به أدناه. وبالنسبة للأهداف الخمسة جميعا، سيوضع إطار استراتيجي متكامل لكفالة تحقيق التكامل بين أنشطة البعثة وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري.

ألف - الاستقرار السياسي والانتخابات

٥٤ - يعتمد الطريق الذي تسلكه هايتي إلى الاستقرار، فوق كل شيء، على الالتزام بجدول زمني سياسي وانتخابي يسمح بانتقال سلس للسلطة في شباط/فبراير ٢٠١١. وسيواصل ممثلي الخاص، في السنة المقبلة، تكريس مساعيه الحميدة لدعم العملية السياسية. وستكثف البعثة جهودها الرامية إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمع المدني، بغية التمكين من إجراء انتخابات حرة وشاملة وفي حينها. ويُتوخّى في الولاية الحالية التوسع في جهود التوعية الحالية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة.

٥٥ - وسينصبُّ التركيز الرئيسي للجهد المبذول على القيام بالاستعدادات في الوقت المناسب لانتخابات عام ٢٠١٠ الرئاسية والتشريعية والبلدية. وستجري هذه الاستعدادات في بيئة صعبة للغاية بالنظر إلى الإطار الزمني الدستوري القصير، وضرورة تحديد ولاية المجلس الانتخابي المؤقت، وإعادة بناء مراكز الاقتراع المتضررة، وتحديث كشوف الناخبين، واتخاذ التدابير اللازمة لتسجيل الناخبين المشردين و/أو الناخبين الذين لا يملكون وثائق. ورهنا بنتائج تقييم الانتخابات الذي أجرته الأمم المتحدة بطلب من الرئيس بريفال، والتشاور مع الشركاء المعنيين، بما فيهم منظمة الدول الأمريكية، يُتوقع أن توسع البعثة نطاق الدعم والمشورة التقنيين

المقدّمين إلى المجلس الانتخابي المؤقت بما في ذلك في ميادين اللوجستيات، والأمن والتخطيط، في إطار اتّباع نهج متكامل مع البرنامج الإنمائي. وستقدم البعثة أيضا الدعم في مجال تعزيز حقوق الإنسان اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأوصي بأن تضطلع البعثة بدور قيادي في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية لضمان كفاءتها وتفادي الازدواجية في الجهود.

باء – تقديم الدعم للجهود الإنسانية وجهود الإنعاش

٥٦ – تعد تلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من الضعف تجاه الكوارث الجديدة مهمتان حيويتان بالنسبة لهايتي وشركائها الدوليين. وبينما يستمر ارتفاع وتيرة جهود الإغاثة، ووضع مبادرات الإنعاش المبكر، سيكون التنسيق بالغ الأهمية، لأسباب من بينها ضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلى إعادة البناء. وفي هذا الصدد، سيواصل ممثلي الخاص الإشراف على أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وسيكفل، في حدود الإمكانيات والقدرات المتاحة، قيام العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر اللوجستي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتقديم الدعم الكامل للجهود الإنسانية وجهود الإنعاش. وستقدم البعثة الدعم، حيثما يُطلب منها، للجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية بالموارد العسكرية ومواردها الخاصة، وستواصل تيسير التخطيط والتنسيق المشتركين على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك تيسير المشاركة الكاملة للجهات الفاعلة الوطنية. وأرحب بتعاون الدول الأعضاء حتى الآن مع آليات التنسيق التي أقامتها الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وأوساط الشؤون الإنسانية، وأشجع على مواصلة المشاركة في ذلك.

٥٧ – وفي حين أن المهمة الضخمة المتمثلة في إزالة الأنقاض وإعادة البناء سيضطلع بها بصورة متزايدة متعاقدون هندسيون مدنيون، وستؤدي أيضا إلى إيجاد وظائف محلية، فإن حجم وإلحاح المهام سيعني استمرار الطلب على الدعم العسكري. وسيقوم مهندسو البعثة العسكريون حيثما يلزم بدور تمكيني حاسم الأهمية، بإزالة الأنقاض وتحسين الصرف وتهيئة مواقع بديلة للمستوطنات المعرضة للخطر وكفالة بقاء طرق الوصول مفتوحة طوال موسم الأعاصير. ولتلبية تلك الحاجة، ستعيد البعثة تشكيل العنصر العسكري في حدود الحد الأقصى الحالي للقوات، لتوفير مهندسين عسكريين إضافيين على نحو عاجل.

جيم – الأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٨ – يقع الدور الرئيسي في ضمان النظام العام على عاتق الشرطة الوطنية الهايتية، التي تصدت بقوة للزلزال بالرغم من الأضرار البالغة التي لحقت بهياكلها الأساسية وأفرادها.

ولكن الحالة التي أعقبت الزلزال تشكل تحديات جديدة هائلة، لا سيما من حيث ضمان حماية السكان المشردين الموجودين في مخيمات خاصة وأماكن أخرى، وخصوصا أكثر الفئات ضعفا. وستحتاج الشرطة الوطنية الهايتية إلى مزيد من المساعدة لمواجهة هذا التحدي وغيره من التحديات، مثل احتمال عودة عنف العصابات الناجم عن السجناء الهاربين.

٥٩ - ونظرا لأن المهام الأساسية الإضافية هي في مجال أعمال الشرطة، فلم يُطلب تغيير في القوام الحالي للعنصر العسكري. وتعتبر القوة المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) كافية لضمان بيئة آمنة، بسبل من بينها تقديم المساعدة لرصد الحدود وتقديم الدعم للشرطة حسب المقتضى. وستواصل البعثة في حدود المستويات الحالية للقوة تخفيض العدد الإجمالي من ناقلات الأفراد المدرعة بها بما يصل إلى الربع، حسب ما ورد في تقريري السابق، والاستعاضة عنها بقدرات أخف بناء على الاحتياجات في هايتي.

٦٠ - وأوصي بأن يأذن مجلس الأمن بتوسيع نطاق عنصر الشرطة في البعثة لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على الوفاء بأولويتين رئيسيتين، هما: '١' إقامة وجود مستدام وظاهر للشرطة، تشمل أغراضه حماية السكان في مخيمات المشردين داخليا والمحافظة على بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ '٢' الإبقاء على وحدات خاصة قادرة من الشرطة الوطنية الهايتية لاحتجاز الهاربين الخطرين والتعامل مع مخاطر تجدد عنف العصابات. وهناك حاجة إلى قدرات إضافية لتمكين شرطة الأمم المتحدة بالبعثة من وضع برنامج محسن للاشتراك في المواقع والقيام بعمليات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية، ويشمل ذلك وجودا دائما في أكبر سبع مخيمات للمشردين داخليا، والتي يضم أكبرها ما يربو على ٥٠ ٠٠٠ شخص، وللتمكين من اشتراك شرطة الأمم المتحدة في المواقع مع ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على صعيد الوزارات والبلدات والمناطق، بدعم ملائم من وحدات الشرطة المشكلة. وسيضمن هذا النهج زيادة الدعم اللوجستي للشرطة الوطنية الهايتية، ويشمل ذلك إقامة هيكل أساسي مؤقت للشرطة في مخيمات المشردين داخليا ذات الأولوية. وسيجري تقديم مزيد من الدعم لنهج الشرطة عن طريق أنشطة مشتركة مع الوحدات المدنية بالبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز أمن المجتمع.

٦١ - ولهذه الغاية، أوصي بزيادة قدرها ٦٨٠ فردا من أفراد الشرطة، يمثلون ٢٠٠ فرد من شرطة الأمم المتحدة وثلاث من وحدات الشرطة المشكلة ذاتية الإعالة، إضافة إلى مستويات القوة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠). وبناء على القدرة الاستيعابية الحالية للبعثة، يمكن نشر القوة المأذون بها حاليا بأكملها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، ونشر الأفراد الإضافيين وعددهم ٦٨٠ فردا قبل نهاية العام، في الوقت

المناسب للانتخابات المقررة. وأعتزم استعراض فعالية الدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة للشرطة الوطنية الهايتية في الأشهر القادمة.

٦٢ - وسيشكل وضع عنصر الشرطة في البعثة جزءا من نهج البعثة المتكامل لحماية المدنيين. وإدراكا من البعثة للوضع الملح للحماية، فإنها ستوسع نطاق حمايتها وجهودها في الرصد والدعوة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما لكي تتناول العنف الجنسي والجنساني وسائر الشواغل الأخرى المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية. وسيتواصل هذا الجهد بالتوازي مع الجهود المبذولة لكفالة إدراج حقوق الإنسان على نحو كاف ضمن السياسات العامة في إطار عملية إعادة التعمير، وللوفاء بالمسؤوليات الإضافية الموكلة إلى مفوضية حقوق الإنسان بقرار مجلس حقوق الإنسان S/13 المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٣ - وفيما يخص تطوير سيادة القانون، فمن المقترح أن تتبع البعثة نهجا من مسارين للزيادة العاجلة للدعم للشرطة الوطنية الهايتية ووزارة العدل والأمن العام والمؤسسات القضائية والإصلاحية الكبرى. وينطوي هذا على ما يلي:

(أ) توفير دعم لوجستي مباشر محدود لتمكين المؤسسات المذكورة أعلاه من مواصلة عملياتها وتقديم الخدمات الأساسية. وقد يحتاج ذلك إلى وضع موارد البعثة تحت تصرف الحكومة، بما في ذلك أماكن الإقامة والمركبات والمعدات المكتبية، التي ستظل تحت السيطرة والإدارة المباشرين للبعثة؛ أو إعارة الموارد التي تملكها البعثة إلى حكومة هايتي بصفة استثنائية. وسيجري تنسيق ذلك الدعم مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، وسيجري تخفيضه تدريجيا حينما تتجسد مساعدة الجهات المانحة في صورة هياكل أساسية وموارد جديدة؛

(ب) زيادة توفير الخبرة التقنية للمسؤولين الهايتيين، لدعم القدرة على تقديم الخدمات من جانب الشرطة والمحاكم والسجون، ولتحسين قدرات الحوكمة والرقابة. وقد تستمر تلك المساعدة التي ترد تفاصيلها أدناه لمدة تصل إلى عامين، وستتطلب قيام البعثة بنشر موظفين للأمم المتحدة إلى جانب خبراء معارين، في الوزارات ومراكز الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، بناء على طلبات حكومة هايتي.

٦٤ - وسيجري تطوير هذا النهج في إطار البرنامج المشترك الذي يوضع حاليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل والأمن العام، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجالات الشرطة والعدل والإصلاحيات والحد من

العنف. وإضافة إلى ذلك، فإن البعثة مستعدة لتقديم الدعم إلى حكومة هايتي في ما يتعلق بالقيام بأي تخطيط واستعراض طويل الأمد للقطاع الأمني، إذا قررت القيام بذلك.

٦٥ - وفي مجال إصلاح الشرطة، سيواصل خبراء الأمم المتحدة مساعدة الحكومة في اختيار أفراد الشرطة وتدريبهم وإرشادهم، وستوفر الخبرة التقنية للمديرية العامة والمفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تحسين قدرتهما على الرقابة والإدارة. وسيحتاج إحراز تقدم في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، بناء على خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، إلى التزام قوي من جانب الحكومة أيضا. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد استراتيجية حكومية لضمان امتثال ضباط الشرطة الوطنية الهايتية لمعايير ولوائح الشرطة الوطنية الهايتية سيكون خطوة مهمة. وسيحتاج الاتفاق التكميلي الذي تم التوقيع عليه في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي إلى استعراضه أيضا.

٦٦ - وفي مجال العدل، سيعاون خبراء البعثة، الذين يعملون كمستشارين للجهات الفاعلة القضائية الهايتية وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على استمرارية العمليات القضائية وسيساعدون على تجهيز عدد القضايا الكبير في أعقاب الزلزال دون تأخير، بما في ذلك معالجة القضايا التي نشأت عن إعادة احتجاز الهاربين من السجون، والنزاعات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والأراضي والممتلكات. وستوسع البعثة بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة نطاق مساعدتها التقنية دعما للإجراءات التشريعية من أجل الحد من الاحتجاز في مرحلة ما قبل المحاكمة، ومعالجة الفساد والاتجار غير المشروع. وسيكون دور مستشاري البعثة هؤلاء تقديم المشورة والتوصيات عند الاقتضاء؛ وتقع سلطة اتخاذ القرارات في جميع الحالات على عاتق المسؤول الهايتي المختص. وفي ذات الوقت، ستواصل البعثة نشر ضباط الإصلاحيات المعارين حسب الولاية الحالية، لتقديم المشورة لضباط الإصلاحيات الهايتيين وتدريبهم وإرشادهم، مع التركيز على تحسين الأحوال الأمنية والأساسية في السجون، ورصد التقدم المحرز في الامتثال لحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

٦٧ - وسيجري إسكان الموظفين المعارين العاملين في كل من مجالي العدل والإصلاحيات مبدئيا في الأماكن المائة المخصصة لخبراء الإصلاحيات، في حدود القوة الإجمالية للشرطة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠). وستُبقي البعثة الاحتياجات الإجمالية قيد الاستعراض، بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي. وسيجري استكمال جميع هذه الأنشطة من خلال مواصلة برنامج البعثة الحالي للحد من العنف الأهلي. ولتوسيع نطاق أنشطة البعثة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، وبالتحديد المجتمعات والسلطات المحلية، وكذلك الشركاء الدوليين، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، طلبت البعثة مبلغا

إضافيا قدره ١١ مليون دولار لتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية التي تضررت من الزلزال والتي تتعرض لمخاطر العنف، إضافة إلى مبلغ ٣ ملايين دولار مُعتمد لبرامج الحد من العنف الأهلي للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٦٨ - ودعما للجهود التي تبذلها الحكومة لردع الجريمة المنظمة، ستزيد البعثة جهودها المبذولة لمعالجة الاتجار بالمخدرات والتهريب عبر الحدود، وتواصل دعمها لأنشطة أمن الحدود التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية. وستكرس البعثة موارد إضافية لجهود مكافحة المخدرات، بالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية والدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك تقديم المساعدة للوحدات المختصة في الشرطة الوطنية الهايتية. ونظرا لأن عوائد الجمارك تمثل مصدرا كبيرا للإيرادات الحكومية، فستقدم البعثة الخبرة التقنية والمساعدة اللوجستية في مجال إدارة الحدود، بما يتماشى مع الولاية الحالية. وستوفر البعثة، بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة، خبراء في الجمارك لوزارة الاقتصاد والمالية، وستقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود.

٦٩ - وسيقوم ممثلي الخاصون بدور قيادي، في جميع مجالات القطاع القانوني، بما في ذلك ما يتعلق بالشرطة والعدل والإصلاحيات، دعما لمؤسسات الدولة، من أجل تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين. وفي هذا السياق، ستحتاج البعثة إلى بعض الوسائل الإضافية للقيام ببرامج محدودة دعما لحكومة هايتي، لمعالجة الاحتياجات الملحة في مجال سيادة القانون.

دال - قدرات الدولة وتحولها

٧٠ - سيكون أحد العوامل المحددة البالغة الأهمية بالنسبة للاستقرار في العام المقبل هو قدرة حكومة هايتي على كفالة توفير الخدمات والفرص الكافية للمجتمعات المحلية خارج بور - أو - برانس، مما سيساعد أيضا على منع عودة المشردين داخليا إلى العاصمة المنكوبة على نطاق واسع. وتتمثل النتيجة الإيجابية لذلك في هذا الشأن إلى وضع أساس قوي للسياسة الناشئة التي تتبعها الحكومة لعدم تركيز السلطة ولتحقيق اللامركزية وتنمية الأقاليم. وسيؤدي الفشل إلى عدم الاستقرار وتجدد الأزمة الإنسانية والاجتماعية. ومع أن جهات فاعلة أخرى ستوفر دعما طويل الأمد لبناء القدرات، فإن المؤسسات الهايتية الموجودة في الجبهة الأمامية ستحتاج إلى دعم فوري لفترة الحشد العاجل من أجل استعادة وتقوية قدرتها التشغيلية. وإضافة إلى المؤسسات الشريكة للبعثة حاليا في الرئاسة ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية، فسوف تشمل هذه الجهات الفاعلة الموجودة في الجبهة الأمامية مكاتب

لمندوبين في وزارات هايتي العشر، مما سيحتاج إلى دعم إضافي لتنفيذ سياسات الحكومة على الصعيد الإقليمي.

٧١ - ولذلك يوصى فيما يخص تلك المؤسسات، كما هو الحال فيما يخص مؤسسات سيادة القانون المشار إليها أعلاه، أن توكل إلى البعثة ولاية توفير مساعدة موسعة إلى جانب المسارين المذكورين في الفقرة ٦٣ أعلاه. وينطوي هذا على ما يلي:

(أ) دعم لوجستي مباشر محدود، يشمل على سبيل المثال توفير استخدام أماكن مؤقتة للمكاتب ومعدات ومرافق لمسؤولين حكوميين، لتمكينهم من أداء مهامهم الأساسية؛

(ب) توفير خبرة تقنية إضافية، ستتخذ في هذه الحالة صورة مستشارين ضمن البعثة، يتواجدون فعلا في وزارة الداخلية والمجتمعات المحلية. وفي الرئاسة، وسيوفرون في الوقت الحالي لمندوبي المقاطعات العشر. وسيجري نشر هؤلاء المستشارين بناء على الطلب وفي إطار نهج متكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغرض دعم العمليات العاجلة والتمكين من الانتقال السلس إلى إعادة التعمير وبناء القدرات.

٧٢ - وللترويج لرؤية حكومة هايتي المتمثلة في تحقيق اللامركزية وإيجاد بيئة مؤاتية لبناء القدرات الطويل الأمد، سيكون من المهم أن تحرز تلك الحكومة تقدما مبكرا في وضع الإطار القانوني وإطار السياسات لتحقيق اللامركزية، والبعثة على استعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى.

هاء - الاستثمار في رأس المال البشري

٧٣ - يعتبر تعزيز التنمية العادلة وإتاحة الفرص على قدم المساواة جزءا بالغ الأهمية من المعادلة التي ستعزز الاستقرار وتُمَكِّن البعثة من توطيده، ومن تصفية البعثة في نهاية المطاف. ويضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بالدور الرائد في دعم الحكومة في هذا المجال. وينبغي للبعثة أن تؤدي دوراً داعماً، في إطار ولايتها وقدراتها، لدعم الأهداف العامة للأمم المتحدة للنهوض بعملية وضع برنامج اجتماعي متوازن في هايتي، وتنفيذ السياسات الأساسية للحماية الاجتماعية، وبخاصة في مجال التعليم، وإحراز تقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستستمر البعثة، من خلال جهودها في مجال التوعية والإعلام، في إشراك الطلبة والشباب، دعماً للأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الآخرين.

٧٤ - وأخيرا، ينبغي لفترة التوسعات المفاجئة أن تؤدي إلى أن تجدد البعثة التزامها بتعميم مسائل الحماية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة

بين الجنسين، وذلك على نطاق أنشطة البعثة. وسيواصل الاستشاريون الحاليون بالبعثة ضمان استرشاد عمل البعثة في هذه المجالات باتباع نهج قائم على الحقوق، ويضطلعون، حسب الاقتضاء، بمسؤوليات محدَّدة في مجال الرصد والإبلاغ استناداً إلى نقاط مرجعية ومؤشرات واضحة، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار في الأطفال والتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

٧٥ - ويُتَوَقَّع أن تقَدِّم العناصر المذكورة أعلاه، مقترنة بأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري فضلا عن الدور المزمع أن يؤديه البنك الدولي وجهات فاعلة أخرى إقليمية ودولية، دعماً لهايتي في اجتياز هذه الفترة الانتقالية الاستثنائية. وأكون ممتناً لدعم المجلس للنهج المقترح، الذي ينبغي أن يبقى قيد الاستعراض مع تطور الاحتياجات والأولويات في هايتي. وفي تقريري التالي، سأقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز، إلى جانب النقاط المرجعية والمؤشرات المنقحة.

سابعا - الجوانب المالية

٧٦ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٤/٦٣، مبلغ ٢٠٠ ٧٥١ ٦١١ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في هايتي، استُخدِمَت الموارد المعتمدة للبعثة لتلبية احتياجات البعثة الطارئة والأكثر إلحاحاً، وأنشطة الإنعاش السريع ومشاريع إعادة البناء في البلد. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، قدَّمْتُ للجمعية العامة طلب إذن الدخول في التزامات لفائدة البعثة (A/64/728) بمبلغ ١٢٠,٦ مليون دولار، وذلك لاستكمال الموارد التي سبق للجمعية العامة اعتمادها للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ولتلبية احتياجات إضافية ناشئة عن الزيادة في القوام المأذون به من الموظفين العسكريين وأفراد الشرطة بـ ٥٠٠ ٣ موظف، التي اعتمدها المجلس في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠). ويُتَوَقَّع أن تنظر الجمعية العامة في طلبي أثناء الجزء الثاني من دورتها المستأنفة الرابعة والستين.

٧٧ - ورهناً بإعداد الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين، سأقدم أيضاً للجمعية، في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة الرابعة والستين، طلب إذن الدخول في التزامات بهدف توفير موارد للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٧٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٣١٢,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧٨٢,٧ ٣ مليون دولار.

٧٩ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة ٢٨,١ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامنا - ملاحظات

٨٠ - من بين جميع التقارير التي قدَّمْتَها إلى مجلس الأمن، ربما يكون هذا التقرير هو الأكثر إيلاماً. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تعازيّ للجميع في هايتي، والأمم المتحدة، وخارجهما، ممن عانوا من إصابات وخسائر غيرت مجرى حياتهم، نتيجة الكارثة التي وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير. وسنتذكر الذين فقدوا أرواحهم. وأفضل ما نقدمه لتأبينهم هو أن نواصل عملهم، وأن نغيِّر هايتي، وأن نبني من جديد من قلب المأساة.

٨١ - وأتقدم بالشكر والتهنئة لجميع الذين عملوا، رغم ما ابتلوا به من صدمة وكرب، للاستجابة للحالة الطارئة. وأنا أدرك أن الطريق أمامنا سيكون طويلاً، وأود أن أطمئن جميع الهايتيين من جهة التزام الأمم المتحدة بدعم جهودهم. وفي هذا الصدد، عيَّنْت في ٣١ آذار/مارس، إدموند موليه ممثلاً خاصاً لي، وقد اضطلع بهذا الدور منذ بداية الأزمة، وأنا موقن أنه سيواصل قيادة الجهود التي نبذلها في هايتي بمهارة وتفانٍ شديدين.

٨٢ - وقد تفاعل شعب هايتي مع الكارثة بكرامة وصمود يستحقان الإعجاب. وتجدر الإشادة أيضاً بحكومة هايتي والجهات الفاعلة السياسية وبالمجتمع المدني لجهودها البناءة المبذولة لبناء توافق الآراء وضمان الاستقرار السياسي. وبالرغم من حجم الخسارة والمعاناة، لم ترتد هايتي إلى براثن العنف الذي كان سائداً حتى عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، فالحكومة لديها رؤية بإقامة دولة متجددة قادرة على تقديم الفرص لجميع أفراد شعبها، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفاً. وأحد العناصر المحورية لهذه الرؤية هو وضع خطة طموح للمضي قدماً بإجراء انتخابات تتيح عملية انتقال الرئاسة في بداية عام ٢٠١١. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي هذا الأمر بقوة، كما يجب أن تدعمه ترتيبات دستورية لتمكين الحكومة المقبلة من الاضطلاع بواجباتها بفعالية لما هو الأفضل لمصلحة شعب هايتي.

٨٣ - وأرحب بالسخاء الكبير الذي أبداه المجتمع الدولي تجاه هايتي، بما في ذلك التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين المعقود في نيويورك في ٣١ آذار/مارس. ويتمثل التحدي الآن في ترجمة هذه التبرعات المعلنة إلى خدمات ملموسة على أرض الواقع. وأرحب بالتزام جميع الذين اشتركوا لضمان سير عملية إعادة البناء بقيادة هايتي، واستنادها إلى ثقافة هايتي وتاريخها وتطلعات شعبها، مع مشاركة جميع قطاعات المجتمع مشاركةً نشطةً. وأدعو الجهات المانحة والحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها بالقيام بعملية تتسم بالمساءلة المتبادلة والشفافية، يجري فيها تنسيق الإجراءات بغية تجنُّب الازدواجية وإهدار الجهود.

٨٤ - وأعرب عن القلق الشديد إزاء المخاطر التي تواجهها هايتي في الشهور القادمة، وليست أقلها فصول الأمطار والأعاصير القادمة. فيجب أن تستمر جهود الإغاثة والحماية في الزيادة، بينما تؤدي هشاشة مؤسسات الدولة أيضاً إلى تعرض البلد لخطر عودة ظهور أنشطة العصابات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، التي يمكن أن تقوض المكاسب المحققة في توطيد الاستقرار في السنوات الأخيرة. وتسبب الأحوال في مخيمات المشردين داخلياً أيضاً أوجه ضعف جديدة يجب معالجتها.

٨٥ - وأدعو مجلس الأمن لأن يدعم النهج المقترح في الفقرات ٤٩-٧٥ من هذا التقرير لزيادة الجهود التي تبذلها البعثة لتقديم دعم إضافي في المجالات التقنية والتشغيلية واللوجستية، والذي سيدعم حكومة هايتي في الوفاء بمسؤولياتها، مع احترام سلطتها واختصاصاتها. وأشكر تلك الدول الأعضاء التي أسهمت بالفعل في تعزيز البعثة منذ ١٢ كانون الثاني/يناير، وأطلب استمرارها في تقديم الدعم لتمكين البعثة من أداء دورها. وأشكر أيضاً المجتمع الدولي على مساهماته السخية في العمليات الإنسانية، وأناشد مرة أخرى تقديم الأموال اللازمة بصفة عاجلة، إذ إنه لم يموَّل النداء الإنساني المنقح إلا بنسبة ٥٠ في المائة في الوقت الحالي.

٨٦ - ولا ينبغي أن نقلل من تقدير ما تحتاجه هايتي من وقت حتى تنتعش من آثار الزلزال. ولا تشير الإحصاءات عن حجم الكارثة والاستجابة لها المبيَّنة أعلاه إلا إلى جزء من القصة. فيكاد لا توجد أسرة في هايتي إلا وقد أضيرت. والمجتمعات الريفية الفقيرة الآن هي مأوى الذين هربوا من العاصمة بعد الزلزال مباشرة. وهم بحاجة ماسة إلى دعم لمنع العودة الجماعية إلى العاصمة، الأمر الذي سيشكل ضغطاً لا يمكن تحمله على الاقتصاد والخدمات، ناهيك عن الإسكان.

٨٧ - ونحن إذ ندعم جهود الإنعاش بعد الزلزال، يجب أن نسعى لإيجاد حلول لمساعدة هايتي على معالجة مشاكل الماضي الاجتماعية والاقتصادية؛ والعجز في مجال التعليم الذي يعوق التقدم على جميع الصُعُد، والافتقار إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لجميع

الهايتيين بشكل فعال؛ والعجز في المساكن الذي أدى بمئات الألوف من الهايتيين، حتى قبل كانون الثاني/يناير، إلى السكن العشوائي في أكواخ. وسيكون من الأهمية البالغة أيضاً كفالة أن تؤدي المعونة الدولية المتدفقة إلى التخفيف من أوجه عدم المساواة في توزيع الثروة وإتاحة الفرص، التي كانت سبباً في عدم الاستقرار في هايتي لفترة طويلة، لا إلى تفاقمها. ويجب أن نكفل أن الأموال الجديدة التي أتيحت يجري توجيهها لمساعدة هايتي في بناء النمو والاستقرار المستدامين، وفي معالجة مسألة عدم المساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأنا موقن أن مبعوثي الخاص سيؤدي دوراً بالغ الأهمية في قيادة جهود التنسيق الدولية بوجه عام في هذا الصدد.

٨٨ - وتعد هذه تحديات استثنائية سنواجهها في الأشهر المقبلة. وأنا أشكر وأحيِّي جهود فريق الأمم المتحدة في هايتي بكامله، الذي أدى دوره على نحو يدعو للإعجاب في أحلك الظروف، وبخاصة ممثلي الخاص إدمون موليه.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

	ضباط أركان		قوات		
البلد	إناث	ذكور	إناث	ذكور	المجموع
الأرجنتين		٩	٣٧	٥١٤	**٥٦٠**
الأردن		٨	–	٥٩٢	**٦٠٠**
إكوادور		صفر	–	٦٦	**٦٦**
أوروغواي		١٣	٤٢	١ ٠٧٩	**١ ١٣٤**
باراغواي		–	–	٣١	**٣١**
البرازيل		٢٢[1]	٦	٢ ١٦٠	**٢ ١٨٨**
بوليفيا		٣	١٦	١٨٩	**٢٠٨**
بيرو	١	٤	–	٢١٤	**٢١٩**
جمهورية كوريا	١	–	٤	٢٣٥	**٢٤٠**
سري لانكا		١١	–	٩٤٨	**٩٥٩**
شيلي		٥	١٤	٤٨٤	**٥٠٣**
غواتيمالا		٤	١٣	١٣٠	**١٤٧**
فرنسا		٢	–	–	**٢**
الفلبين	١	١	٦	١٤٩	**١٥٧**
كندا	٢	٩	–	–	**١١**
نيبال		١٣	٨	١ ٠٥٩	**١ ٠٨٠**
الهند		١	–	–	**١**
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٧	–	–	**٨**
اليابان		٢	–	١٩٠	**١٩٢**
المجموع	**٦**	**١١٤**	**١٤٦**	**٨ ٠٤٠**	**٨ ٣٠٦**

(١) بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكّلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي	١	٥	صفر	صفر
الأرجنتين	صفر	١٥	صفر	صفر
الأردن	صفر	٢٨	صفر	٢٨٦
إسبانيا	٥	٣٠	صفر	٢٣
أوروغواي	صفر	٦	صفر	صفر
إيطاليا	صفر	صفر	صفر	٢
باكستان	١	٦	صفر	٢٨٠
البرازيل	صفر	٣	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٦	صفر	صفر
بنن	١	١٨	صفر	صفر
بوركينا فاسو	٢	١٥	صفر	صفر
بوروندي	صفر	صفر	صفر	صفر
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر
تركيا	صفر	٤١	صفر	صفر
تشاد	صفر	١٧	صفر	صفر
توغو	صفر	٦	صفر	صفر
جامايكا	صفر	٩	صفر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٢	صفر	صفر
رواندا	٣	١٠	صفر	صفر
رومانيا	٥	١٥	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	١٤	صفر	صفر
السلفادور	٣	٩	صفر	صفر
السنغال	صفر	٢٣	صفر	٨٣

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكّلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر
شيلي	٣	١٢	صفر	صفر
صربيا	١	٤	صفر	صفر
الصين	٣	١٣	٦	١٢٠
غرينادا	صفر	١	صفر	صفر
غينيا	١	٢٤	صفر	صفر
فرنسا	٤	٤٦	صفر	١٤٥
الفلبين	٢	١٧	صفر	صفر
الكاميرون	١	١٠	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	٢	صفر	صفر
كندا	١٤	٧٠	صفر	صفر
كوت ديفوار	صفر	٤٥	صفر	صفر
كولومبيا	صفر	٣٤	صفر	صفر
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر
مالي	١	٤١	صفر	صفر
مدغشقر	٢	١٠	صفر	صفر
مصر	صفر	٢٥	صفر	صفر
نيبال	صفر	٤٩	صفر	١٢٥
النيجر	صفر	٣٣	صفر	صفر
نيجيريا	صفر	صفر	٢٢	١١٨
الهند	صفر	١٠	صفر	١٣٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٤٢	صفر	صفر
اليمن	صفر	٢	صفر	صفر
	٦٠	٧٦٨	٢٨	١ ٣٢١
المجموع		**٨٢٨**		**١ ٣٤٩**
المجموع الكلي		**٢ ١٧٧**		

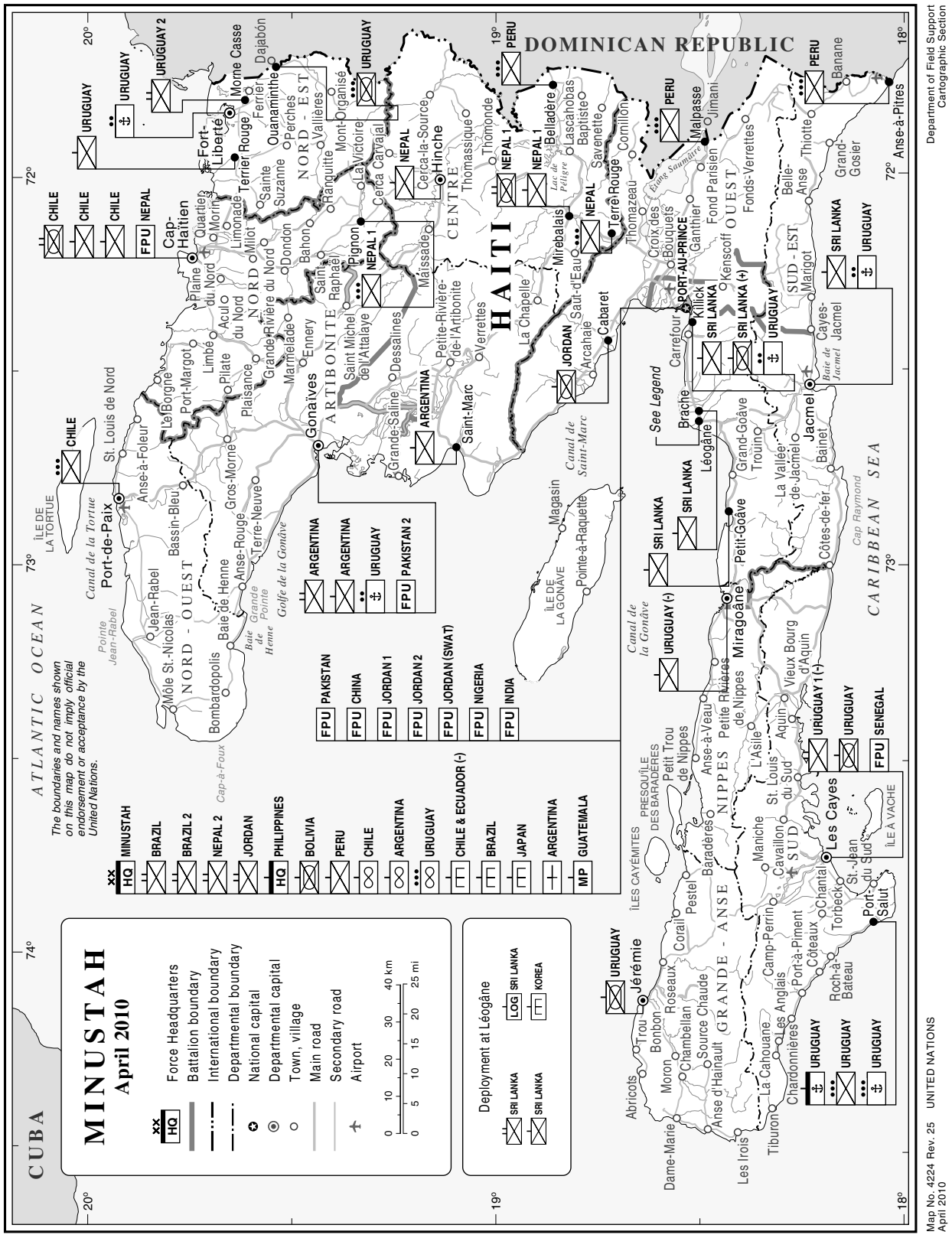
MINUSTAH
April 2010
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Departmental boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
Deployment at Léogâne
HAITI
DOMINICAN REPUBLIC
ATLANTIC OCEAN
CARIBBEAN SEA
CUBA
Department of Field Support
Cartographic Section
Map No. 4224 Rev. 25 UNITED NATIONS
April 2010